وهي طلاق وفيما اذا كان عنينا يوجل بطلبها فان لم يصل وفرق بينهما فخصومة
وليه وفيما اذا اسلمت وهما كافران وابى الاسلام فانه يفرق بينهما وهي طلاق
الصبي لا يقع طلاقه الا اذا اسلمت فعرض عليه مميزا فابى وقع الطلاق على الصحيح
وفيما اذا كان مجبوبا وفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح ويوهل له لكونه مستحقا
عليه كهتق قريبه كذا في عنين المعراج المعلق بالشرط ليس بسببا لا يتعقد
سببا للمال والمضاف منعقد في الطلاق والعتاق والنذر فاذا قال انت حر عند
او ملكك بيعه اليوم وملكه اذا قال اذا جاء غد ولو قال لله علي التصدق بدرهم
عند ملكك التحميل بخلافه اذا جاء غد ولو قال لله الا في مسئلتين فقد سووا
بينها الاولى في ابطال خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال
اذا جاء غد فقد ابطلت خياري او قال ابطلته غدا لجاء غد ابطل خياره كذا في
خيار الشرط من الخانية الثانية قال الفقيه ابو الليث والاسكاف لو قال
اجرتك غدا او اذا جاء غد فقد اجرتك صحت مع ان الاجارة لا يصح تعليقها وقيل
اصلها ومن فروع هذه المسئلة ما في ايمان الجامع لو حلف لا كلمن فلانا
اذا غد فانت طالق حنث بخلاف ان دخلت الدار وفي الخانية تصح اضافة
فسخ الاجارة المضافة ولا يصح تعليقها تعليقه طلبت المراة الخلع الا اذا
علق طلاقها البائن الشرط فشهد وابو جوده فلم يقض لها ففعليها ان تحلف
في طلب الغد للمفارقة القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم الا
جهتها الا في مايل لو علمها بعد مرور صول نفقتها شهرا فادعاه وانكرت
فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح كما في الخلاصة وفيما اذا طلقها السنة
وادعى جماعها في الحيض وانكرت وفيما اذا ادعى المولى فربانها بعد المدة فيما
وانكرت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خيرها واختارت نفسها

المجلس وهي فيه كما في الكافي اذا علقه بفعلها القلبي كتعلق باختيارها ولو كاذبة الا
اذا قال ان سررتك فانت طالق فضربها فقالت سررت لم يقع كما في الخانية من الطلاق
اذا علقه بما لا يعلم الا منها كالحيض فالقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم
الا منه فالقول له على الاصح كقوله للعبد ان اختلمت فانت حر فقال احتلمت وقع
باخباره كما في المحيط وفرق بينهما في الخانية بامكان النظر الى فرج المولى بخلاف
الدم الخارج من الرحم كرر الشرط ثلاثا والجزاء واحد فوجد الشرط مرة طلقت
واحدة ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كما في الخانية ولو طلقها ثم عطفها مع اخرى
بالواو او ثم او الفاطلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم اضرب
واثنتها لا يتعدد الا بالنية ولو جمع الاولى مع الاخرى في الاضراب تعدد على
الاولى اذا ادخل كلمة او في الايقاع على امرائتين واعقبه بشرط فان التعيين له
بعد وجود الشرط اذا طلق ثم الى ثلاثا وان كان بعد او كد بما وقع بالاول والا
كرر الشرط ثم اعقبه بجزاء واحد تعدد الشرط لا الجزاء ولو ذكر الجزاء بين شرطين
تعدد الوقوع كل امراة اتزوجها حنث بالمباينة عندهما خلافا للثاني وبه اخذ
الفقيه ابو الليث يتكرر الجزاء بتكرر الشرط كلما دخلت فكذا كلما قلت
عندك فكذا فقد ساعة طلقت ثلاثا كلما ضربتك فضربها بيده طلقت
ثنتين وان بكف واحد كلما طلقتك فطلقها فطلقها وقع ثنتان كلما وقع
عليك طلاقي فطلقها طلقت ثلاثا وسط الشرط بين طلاقين تنجز الثاني
وتعلق الاول ذكر منادي بين شرط وجزاء ثم نادى اخرى تعلق طلاق الاولى
ويوى في الاخرى ولو بد ابالبد الواحدة ثم ذكر الشرط والجزاء ثم نادى اخرى
فانا واحد الشرط طلقتا كلما في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالاوراد
منذور ان تلا له لقوله ما ترك لها ان لم اقل عند لاحيك بكل تسبيح في الدنيا ثانت

Copyright © Aligarh Muslim University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)